النظام العالمى وتمويل التنمية وظاهرة الإرهاب*

هويدا عدلى**

تتناول هذه الورقة بالفحص العلاقة بين التحولات التى طرأت على النظام العالمى الراهن بالتحديد فيما يتعلق بعملية تمويل التنمية وتفشى ظاهرة الإرهاب الدولى ، وذلك من خلال التعرض لثلاث قضايا أساسية : ملامح النظام العالمى الجديد وموقع قضية تنمية بلدان الجنوب فى خطابه وممارساته ، والعلاقات المتداخلة بين الإرهاب والفقر والتنمية ، وتمويل التنمية من حيث الإمكانات والتحديات . وتخلص الدراسة إلى أنه رغم الجدل المثار فى الخطاب الدولى حول ضرورة الوصول لنظام عالمى أكثر إنصافا وعدالة واهتماما بقضية تمويل تنمية بلدان الجنوب ، فإن الممارسة تسير فى مسار مختلف تماما ، مما يهئ المناخ – ضمن عوامل أخرى – لمزيد من الموجات الإرهابية على المستويين المحلى والعالمى .

تسارعت خطى المجتمعات البشرية على طريق الاندماج فى نظام اقتصادى واجتماعى وثقافى موحد بعد زوال انقسام العالم بين نمط الاقتصاد الرأسمالى ونمط الاقتصاد الاشتراكى ، وذلك بسقوط الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية واحدة تلو الأخرى بدءا من ١٩٩٠ . وهكذا ، كان عام ١٩٩٠ بمثابة البداية الرسمية لنظام عالمى جديد . فقد ساد النظام الرأسمالى فى العالم بأسره ، وتحولت المجتمعات الاشتراكية إلى نمط النظام الرأسمالى . كما تحولت النظم الاقتصادية الموجهة فى الدول النامية إلى نظام السوق الحر . وقد تم إطلاق شعار العولمة على هذا النظام الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الموحد .

* ورقة بحثية قدمت للمؤتمر الإقليمى العربى حول : "أثر الإرهاب على التنمية الاجتماعية" ، الذى قام المركز بتنظيمه بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعى ، ورعاية ومشاركة وزراء الشئون الاجتماعية العرب بجامعة الدول العربية وذلك بمدينة شرم الشيخ فى الفترة من ٦– ٨ ديسمبر ٢٠٠٦ .

** خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائية .

المجلة الجنائية القومية ، المجلد الخمسون ، العدد الأول ، مارس ٢٠٠٧ .

وبالرغم من اختلاف الرؤى حول تجليات ظاهرة العولمة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، بل والعسكرية أيضا، فلا يخفى على أحد أن هذه الظاهرة قد خلقت نظاما من التفاعلات المتشابكة ، والتى يقوم بها فاعلون دوليون من غير الدول بدور هام فى مسيرة التنمية فى مختلف الدول . وهكذا ، يمكن القول – بشكل عام – بأن ظاهرة العولمة الحديثة قد تجاوزت مرحلة التعاون الاقتصادى الاختيارى والانتقائى بين الدول ، والتى تميزت بها العلاقات الاقتصادية الدولية منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى العقد الأخير من القرن العشرين ، إلى التعاون الاجبارى بين الدول ، بغض النظر عن إرادتها . وقد اختلف مدى تأثير هذه العولمة على الدول القومية من دولة إلى أخرى تبعا لتنوع المجتمعات البشرية ، من حيث مستوى نموها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، وتبعا لمكانتها على خريطة الاقتصاد العالمى .

اتسمت عملية العولمة بدفعة قوية فى العقود القليلة الماضية ، وقد اضطرت دول عديدة إلى تحرير اقتصادياتها داخليا وخارجيا، ومع ذلك يظل مؤكدا عدم قدرة كل دول العالم على الاندماج فى الاقتصاد العالمى على نحو متساو. فالتفاوت واللاتكافؤ فى النظام الدولى تجاوز كل الحدود، وبالتالى يمكن القول إن النظام الاقتصادى العالمى الراهن بعيدا – بدرجة كبيرة – عن الإنصاف والعدالة [١] . فالعولمة أدت – بالفعل – إلى خلق جوانب جديدة من التفاوت بين الشمال والجنوب، مما قاد إلى ظهور قوى عديدة مناوئة لهذه العولمة فى كل من بلدان الجنوب والشمال على السواء [٢]، مثل الحركات المناهضة للعولمة فى الدول الغربية وبعض دول العالم الثالث ، والجماعات الإرهابية فى البعض الآخر . ولذلك اعتبر بعض الباحثين الإرهاب الدولى فاعلا دوليا مثله مثل الحركات المناهضة للعولمة والتى ظهرت فى الغرب [٣] .

أدت العولمة إلى تحولات جذرية فى العالم، استفاد الإرهاب من بعضها، كما ساهم بعضها الآخر فى إخراج هذا الإرهاب من النطاق المحلى للنطاق العالمى . وقد رصدت كثير من الأدبيات هذه التحولات[٤] . من أهم هذه التحولات تطور وسائل الاتصال التى أدت إلى سهولة النفاذ للمعلومات ، والتى حدت من قوة الدولة، وقدمت مزيدا من الأدوات المعلوماتية للجماعات الإرهابية ، ودعمت الشبكات الذى يعمل من خلالها الإرهابيون[٥] . ومن ناحية أخرى ، أدى انفتاح الدول أمام مزيد من التعاملات المالية والتجارية السهلة إلى تيسير عمليات تدبير تمويل الإرهاب [٦] . كما وفرت العولمة مبررات قوية للإرهاب من خلال تعميقها للتفاوت الاقتصادى بين دول العالم . وربما يكون ذا دلالة أن نشير إلى إسهامات أحد الباحثين، والذى أشار إلى أن الإرهاب يسعى ليكون قطب العولمة الثانى المضاد للقطب الأمريكى المسيطر [٧] .

وتسعى هذه الدراسة إلى فحص طبيعة العلاقة بين تفشى ظاهرة الإرهاب الدولى وتطور عملية تمويل التنمية ، خاصة ما يتعلق بدول الجنوب . وعلى هذا الأساس سيتم التركيز على ثلاث قضايا أساسية :

القضية الأولى : ملامح النظام العالمى الجديد : هل لقضية تنمية الجنوب موقع فى الخطاب والممارسة ؟

القضية الثانية : الإرهاب والفقر والتنمية : جدل محتدم ورؤى متقاطعة .

القضية الثالثة : تمويل التنمية : الإمكانات والتحديات .

ملامح النظام العالمى الجديد - قضية تنمية بلدان الجنوب

رغم الحديث المفرط عن العولمة ، وماسوف يترتب عليها من فرص وإمكانات لكل البلدان ، فإن التقدم على صعيد التعاون الدولى خلال الخمس عشرة السنة الماضية قد انحصر ، ولم يقابل التوقعات التى كانت مطروحة . فقد تعددت التداعيات السلبية والتوترات السياسية التى أثرت بالسلب على النظام الدولى، إذ شهد عقد التسعينيات تزايد الاضطرابات الداخلية والحروب الأهلية ، وأصبح هناك كثير من الدول غير القادرة على الحفاظ على تماسكها الداخلى. ومن ناحية ثانية ، اتسع نطاق الإرهاب الدولى واتخذ أشكالا عديدة ، خاصة منذ أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١ ، وأخيرا المنحى الواحدى التى اتخذته الولايات المتحدة فى التعامل مع المشكلات الدولية وتفضيلها للعمل بعيدا عن الأمم المتحدة . ومما لاشك فيه أن السبب الأساسى وراء الافتقار للتقدم على صعيد تطوير النظام الدولى الجديد أن الأجزاء المهمة فى معمار هذا النظام – والتى تطورت عبر الحرب الباردة – لم تعد تعكس الحقائق الدولية فى بداية القرن الحادى والعشرين . وعلى هذا يمكن القول إن احتمالات التعاون فى إطار هذا النظام السياسى والاقتصادى العالمى بأبرز مؤسساته السياسية – الأمم المتحدة – وأهم مؤسساته الاقتصادية – مؤسسات بريتون وودز – أصبح أقل فى احتمالاته فى بداية الألفية عما كان عليه الوضع فى التسعينيات[٨] . ففشل كثير من الدول فى الحفاظ على تماسكها الداخلى فرض تحديا كبيرا على النظام الدولى، فلم يعد للفوضى والعنف حدود . لذلك لاعجب أن ينتشر مصطلح دول عاجزة أو فاشلة فى أدبيات المؤسسات الدولية ، وفى كثير من الأدبيات الأكاديمية [٩] . كما أصبحت قضايا اللاجئين والعنف والإرهاب تحديات رئيسية تواجه السلم والاستقرارالدولى . فعلى سبيل المثال ، مثلث هجمات ١١ سبتمبر تحديا كبيرا للمألوف من الممارسات المتعلقة

بالأمن والإرهاب . فالأشكال الجديدة للإرهاب اختلفت عن الأنماط الكلاسيكية السابقة ، فقد أصبح الإرهاب عابرا للحدود ، مما حوله لقضية أمنية عالمية [١٠] . وقد استخدم Mary Kaldor العولمة المضادة ليصف هذا النمط الجديد من الإرهاب . فهذه الجماعات ظهرت كرد فعل مضاد للإحساس بعدم الأمن الذى نتج عن العولمة ، وفى نفس الوقت تستفيد استفادة كبيرة من فرص العولمة التى تحاربها ، مثل الإعلام والإنترنت والتمويل [١١]. فالإرهاب ما هو إلا نتاج للعولمة المتوحشة التى تنادى بالحرية الاقتصادية فى صورتها الأصولية [١٢] .

ومما لاشك فيه أن وراء هذا الغضب والسخط – الذى يتجلى فى مظاهر عديدة من بينها الإرهاب – ملايين من البشر الذين بلا عمل ولا مستقبل ، والذين وصلوا إلى أقصى مراحل الاغتراب . إذن وراء المشكلة بيئة اقتصادية واجتماعية حاضنة ومغذية سماتها: الفقر والتهميش الاجتماعى لمجتمعات بأكملها فى إطار نظام عالمى منحاز للرأسمالية . وفى هذا الإطار ، ظهر الاتجاه البنيوى الجديد، والذى يرى أن علاقات التعاون والاعتماد المتبادل تحدث فقط بين الدول المتقدمة ، بينما يصدق مفهوم التبعية على العلاقات بين الدول النامية والمتقدمة . ولذلك ، فإن تدفق الموارد يتم فى اتجاه واحد من الدول النامية إلى الدول المتقدمة . كل هذا يعمق الفجوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف [١٣] .

لاحظت تقارير الأمم المتحدة – منذ نهاية التسعينيات – أن معدل النمو الاقتصادى فى العالم اليوم أكثر انخفاضا مما كان عليه فى الثمانينيات ؛ بسبب فتور الانتعاش الاقتصادى فى الدول النامية ، فلا تزال الديون تثقل – بشدة – كاهل كثير من الدول النامية . كما أن مستويات الدخل الحالية بالنسبة للفرد أقل مما كانت عليه فى الثمانينيات فى الكثير من دول الجنوب . فحوالى ربع سكان العالم – تقريبا – يعيشون فى حالة من الفقر المدقع . وهكذا ، تتزايد الفجوة

اتساعا بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفى داخل كل بلد[١٤] . إذا كان الاندماج الاقتصادى للدول الغنية يستمر بوتيرة متسارعة ، فإن ذلك لاينطبق على الدول النامية والأقل نموا، والذى يتزايد تهميشها باستمرار ؛ لافتقارها للهياكل الإنتاجية والمالية ، وكذا الهياكل الإعلامية التى أضحت ضرورة حتمية وحاسمة فى الاقتصاد المعولم ، أى ما يطلق عليه عولمة لامتكافئة [١٥] . فالعولمة تنظر لانتشار الفقر والبطالة على أنها أعراض وقتية نتيجة التحول ، وستزول على المدى الطويل[١٦] .

أدركت مؤتمرات الأمم المتحدة المتتالية [١٧] – خاصة منذ بداية التسعينيات– أن النظام العالمى يتسم بالإجحاف خاصة للدول النامية ، وأنه من الضرورى طرح رؤية مغايرة . ويمكن رصد عدة مبادئ ركزت عليها هذه المؤتمرات : أولها إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين ، خاصة فى مجالات الصحة والتعليم ، ومن خلال توسيع دائرة الخدمات الاجتماعية لفئات اجتماعية بعينها. ثانيها التركيز على التنمية المتواصلة والعادلة . ثالثها إقرار الحقوق وتمكين المرأة والجماعات المستضعفة من خلال إدماج هذه الحقوق فى صلب التوجهات التنموية . وأخيرا توسيع دائرة الفاعلين الاجتماعيين من خلال تعزيز مشاركة المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية فى صنع السياسات وتنفيذها . فقد استقرت المؤتمرات المتتالية للأمم المتحدة على أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة مجالات مترابطة غير منفصلة [١٨] .

وبغية متابعة قرارات هذه المؤتمرات وتنفيذها، أنشأ المجلس الاقتصادى والاجتماعى اللجنة الإدارية للتنسيق داخل الأمم المتحدة ، وهى لجنة يرأسها الأمين العام ، وتتكون من رؤساء وكالات وبرامج الأمم المتحدة ، بما فى ذلك البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ومهمتها تنظيم أنشطة الأمم المتحدة حول

أولويات وأهداف المؤتمرات ، والقيام بدور المرشد لعمليات الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى الوطنى [١٩] .

مما سبق يتضح أن المجتمع الدولى يدرك الآثار والتبعات السلبية الناتجة عن العولمة على دول الجنوب . وينعكس ذلك فى صعود قضية أزمة بلدان الجنوب فى خطاب المنظمات الدولية المعنية بالتنمية . بيد أن المشكلة ليست فى طرح الأزمة وتحليلها، ولكنها تكمن فى التعامل معها على المستوى الفعلى .

الإرهاب والفقر والتنمية : جدل محتدم ورؤى متقاطعة

أثار موضوع العلاقة بين الإرهاب والفقر والتنمية جدلا واسعا ، تجاوز طرح الأفكار وتقديم الدراسات العلمية إلى المواقف السياسية الرسمية . فعلى حين ربط البعض بين الإرهاب والفقر ، فإن البعض الآخر شكك فى ذلك ، مؤكدا عدم توافر نتائج إمبريقية حتى وقتنا الراهن عن وجود علاقة سببية مباشرة بين الإرهاب والفقر . فهى علاقة – إن وجدت – غير مباشرة فى الغالب ، وتتخللها متغيرات وسيطة [٢٠] .

وفى المقابل ، تم طرح رؤية مغايرة أكدت على العلاقة بين الإرهاب ودرجة الحرية. فالبلدان التى تتمتع بدرجة كبيرة من الحرية السياسية – مثل دول أوربا الغربية – لا تعانى من الإرهاب . ويرفض أنصار هذا الاتجاه الربط بين الفقر والإرهاب ؛ مدللين على وجهة نظرهم هذه بأن كثيرا من الإرهابيين ليسوا فقراء ، بل ينتمون – فى الغالب – للطبقات الوسطى والعليا . ومن الهام الإشارة فى هذا الصدد للدراسة التى أجراها البرتو ابادى Alberto Abadie والتى أثارت جدلا واسعا ما بين مؤيد ومعارض . تكمن أهمية هذه الدراسة فى أنها ركزت على الإرهاب الدولى بالتحديد وفقا لكاتبها. كما أنها اعتمدت

على بيانات إمبريقية مستخلصة من مؤشر الإرهاب العالمى Global Terrorism Index (WMRC-GTI) الذى يجريه مركز أبحاث التسويق العالمى World Market Research Center اهتم هذا المؤشر بتقييم مخاطر الإرهاب فى ١٨٦ دولة فى عام ٢٠٠٣، وخلص إلى أن الافتقار للحرية السياسية يفسر الإرهاب ، ولكن ليس بطريقة مباشرة وخطية ، فالأقطار التى تتمتع بدرجات متوسطة من الحرية السياسية أكثر تعرضا للإرهاب من الأقطار التى تتمتع بدرجات أعلى من الحرية السياسية أو الأقطار التى تسود فيها نظم تسلطية قوية ، وهذا واضح فى أسبانيا وروسيا فى السابق . فالتحول من النظام السلطوى للنظام الديمقراطى يؤدى إلى تزايد الإرهاب[٢١]؛ ومبرر ذلك أن الدول التى تمر بمرحلة التحول الديمقراطى غالبا تعانى من الهشاشة والقابلية للاختراق من الجماعات المناوئة ، خاصة إذا كانت ثقافات هذه البلدان لا تتسم بتغلغل القيم الديمقراطية . ولكن عندما يتم الانتقال لمرحلة توطيد دعائم الديمقراطية ، والتى ترتبط بدعم شرعية النظام، فإن القدرة على مواجهة الإرهاب تكون أكثر فعالية . وربما أفضل نموذج منظمة إيتا الأسبانية ، فقد حققت نجاحات فى هجماتها على النظام الأسبانى عندما كانت أسبانيا فى مرحلة التحول الديمقراطى مستغلة هشاشة وضعف النظام فى هذه المرحلة [٢٢]. وربما يكون هذا الأمر صحيحا عندما نتحدث – هنا – عن الإرهاب بشكله التقليدى ، والذى لم يتجاوز حدود الدولة الواحدة، ولكن ماذا عن الإرهاب فى شكله الحديث العابر للحدود ؟ فرغم أن أبادى أكد أنه معنى بدراسة الإرهاب الدولى ، فإن تحليله انصب – فى مجمله – على الإرهاب المحلى .

تؤيد الإدارة الأمريكية هذا الطرح ، وإن كانت تضفى عليه مزيدا من التبسيط المخل عندما تؤكد أن هناك علاقة وثيقة بين الإرهاب وغياب الديمقراطية.

وهى فى الواقع رؤية اختزالية تقيم علاقة تحكمية بين نوعية نظم سياسية ما وتفشى ظاهرة الإرهاب . وعلى الرغم من شيوع هذه الأفكار ، فإن بعض الباحثين يدحضون هذه الفكرة ؛ استنادا لعدم وجود معلومات تؤكد هذه العلاقة السببية بين الديمقراطية والحد من الإرهاب . فالإرهاب ينبع من عوامل مختلفة عن نوعية النظام السياسى ، فالقاعدة ومثيلاتها من المنظمات لا تحارب من أجل الديمقراطية ، ولكنها تحارب من أجل فرض رؤيتها على العالم ، وبالتالى لادليل أن الديمقراطية سوف تقلل من تعاطف قطاعات واسعة من المواطنين مع المنظمات الإرهابية وسط الجماهير العربية .

يسعى البعض لتوسيع سياق الطرح وإدخال بعض المتغيرات الوسيطة ، سواء اقتصادية أو سياسية ، وذلك بالتأكيد على أن الفقر ونقص التعليم هى من الأسباب الأساسية لانتشار الإرهاب ، وأن المسئول عن ذلك الطبيعة السلطوية للنظم العربية ، ولايمكن التغلب على هذه الأوضاع إلا بالديمقراطية [٢٣]. وعلى نفس المنوال ، هناك آراء تخلص إلى أن استمرار النمو الاقتصادى سيؤدى – فى النهاية – إلى مزيد من الديمقراطية ، وبالتالى الحد من الإرهاب [٢٤]. فوفقا لباجندا وشير، فإن التخلف والفقر عندما يتوافران فى إطار نظم ديكتاتورية يعدان من العوامل الأساسية المسببة للإرهاب [٢٥] . وربما يكون تعبير هنرى ليو فى هذا الشأن ذا دلالة ، "فعندما تصل الاقتصاديات إلى درجة خطرة من التدهور تتحول القضية من قضية اقتصادية إلى قضية سياسية تماما[٢٦]".

أما أنصار الاتجاه الذى يربط بين الفقر والإرهاب ربطا مباشرا، فإنهم ينطلقون من أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تسهم فى توسيع طبقة وسطى جديدة فى المجتمعات الحاضنة للإرهابيين ، كما أنها تؤدى إلى تحسين نوعية حياة الناس، وبالتالى تحرم المنظمات الإرهابية من رصيد السخط المتوافر بين

القطاعات المهمشة والتى تستند إليه . ولهذا السبب لابد من إيلاء أهمية قصوى لهذه الجماعات فى خطط التنمية من خلال التركيز فى الاستثمار على مشروعات البنية الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتحديد فى مجالات التعليم والصحة والإسكان والتنمية الحضرية [٢٧]. ولذلك يرى بعض الباحثين أن علاج الأمر يتجاوز إعلان الحرب على الإرهاب – كما هو حادث الآن – إلى بحث المجتمع الدولى عن وسائل ناجعة للتعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية الأكثر اتساعا ، مثل الفقر والظلم الاجتماعى، وكلها قضايا ذات صلة وثيقة بانتشار الإرهاب . فالحد من الفقر سيؤدى إلى تقليل عدد الإرهابيين المحتملين، وسوف يقنع القطاعات المتعاطفة معهم بأن النظام العالمى يمكن أن يتطور تجاه مزيد من العدالة [٢٨] . وجدير بالذكر أن أنصار هذا الاتجاه تأثروا فى الواقع بثلاث تجارب اعتمدت على التنمية فى محاربتها الإرهاب : وهى تجارب شمال ايرلندا ، ومنطقة ميندانو Mindanao بالفلبين ، والضفة الغربية وغزة بفلسطين[٢٩] .

وربما يكون من المفيد الإشارة إلى طرح أكثر اتساعا وشمولا ، وهو طرح عالم الاجتماع امانويل والرشتين صاحب نظرية النظام العالمى ، إذ أشار إلى أن العولمة وما شملته من تأكيد عنيف على الليبرالية الجديدة، والتى تجلت فى توافق واشنطن Washington consensus أدت إلى تفكيك كل الجهود التنموية السابقة فى البلدان الطرفية، ودمرت كل ما تم إنجازه من جهود تنموية فى عقد السبعينيات، وهو العقد الذى أطلقت عليه الأمم المتحدة عقد التنمية [٣٠] . إن التواصل مع هذه الفكرة يفسر لماذا تحول الإرهاب من إرهاب محلى إلى إرهاب عالمى ، فالضغوط الجديدة الذى يفرضها النظام الدولى بقيادة الولايات المتحدة على كل الكيانات الوطنية دفعت هذه الجماعات للانتقال من حالة العنف تجاه العدو القريب – أى النظم الحاكمة – إلى محاربة العدو البعيد والمتمثل فى الغرب المهيمن .

وربما يكون من المفيد – بعد التغيرات التى طرأت على طبيعة الصراعات الدولية وأطرافها – الإشارة إلى أن بعض المداخل الأساسية المفسرة للصراع الدولى وبالتحديد المدخلين الاقتصادى والنفسى اللذين يؤكدان على وجود علاقة بين الفقر والحرمان من ناحية والإرهاب من ناحية أخرى . فعلى سبيل المثال تعد نظرية الإخفاق والإحباط أحد المداخل النفسية التى تفسر الصراع الدولى، إذ ينظر هذا المدخل للصراع على أنه نتيجة لعامل الإحباط والإخفاق ووصوله إلى ذروة تأثيره فى ظروف الأزمة التى يمر بها أطرافه ، ومن ثم تفسر الصراعات الدولية كانعكاس لشعور الشعوب بعدم تحقق حاجاتهم الأساسية ، ومن ثم شعورهم المتزايد بعدم الرضا[٣١]. وعلى نفس المنوال يأتى المدخل الاقتصادى ، وخاصة ما يتعلق بعلاقة الموارد بالصراع الدولى ، فالاختلال الهيكلى للتوزيع يخلق حالة استقطاب هيكلية داخليا وخارجيا ، مما يؤدى إلى حروب أهلية نتيجة عدم إشباع الحاجات الأساسية أو منظومة التوزيع غير العادلة [٣٢].

أدركت الجمعية العامة للأمم المتحدة العلاقة بين الفقر والإرهاب وذلك فى إطار العولمة وما أفرزته من مزيد من الفجوة بين بلدان الشمال والجنوب ؛ ولذلك أصدرت بيانا أشارت فيه إلى أن التعامل مع قضية الإرهاب لابد أن يحدث بالتوازى مع التعامل مع قضايا الفقر والتخلف والتفاوت وكافة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المفرزة للإرهاب . فالدول النامية لا تستطيع النفاذ للأسواق العالمية ، كما تعانى من تقلص المساعدات التنموية الرسمية، وتشعر بعدم الرضا عن مستويات الاستثمار الأجنبى المباشر [٣٣] . فإرهاب ما بعد الحرب الباردة يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية لكثير من الدول النامية من ناحية ، وبصعود مشاكل الهوية بين كثير من القطاعات من ناحية أخرى . فقوى العولمة أدت لتآكل سلطة الدولة ووظائفها، وخلقت مستويات عالية

من السخط وعدم الرضا بين قطاعات واسعة من السكان تجاه حكوماتهم ، مما أدى إلى عديد من الحركات الاحتجاجية ضد العولمة وكثير من أشكال العنف الأخرى . ففشل الحكومات فى التغلب على التحديات التى خلقتها العولمة والتفاوت فى الاقتصاد العالمى سبب رئيسى لتحول قوى اجتماعية عديدة نحو الإرهاب[٣٤] .

وحتى على مستوى كثير من المواقف السياسية الرسمية وضح هذا الاتجاه، فعلى سبيل المثال ترى السياسة الخارجية الصينية أن الحد أو محاصرة الإرهاب تتطلب بناء نظام سياسى واقتصادى عالمى جديد يتسم بالعدالة والعقلانية ، يعزز السلام والرخاء المشترك، ويزيل التربة الحاضنة والمغذية للإرهاب[٣٥] .

تمويل التنمية: الإمكانات والتحديات

لم تعد الدولة هى الفاعل الوحيد فى التنمية ، بل تعدد الفاعلين ما بين مؤسسات دولية ومنظمات حكومية وغير حكومية ، فمع الاندماج المتزايد للاقتصاديات ، فإن الدول تجد نفسها أكثر فأكثر أمام صعوبة تنفيذ إجراءات أو سياسات وطنية مندرجة ضمن استراتيجية تنمية مستديمة بصورة مستقلة عن العالم الخارجى[٣٦].

بالفعل أصبح موضوع تمويل التنمية من الموضوعات المطروحة للنقاش الحاد والمستمر على الساحة الدولية، ففى قمة مونتيرى Monterrey بالمكسيك ٢١– ٢٢ مارس ٢٠٠٢ تمت مناقشة التحديات التى تواجه عملية تمويل التنمية ، خاصة بالنسبة للدول النامية . وقد تمت مناقشة ذلك فى إطار تحديد هدف أساسى للقمة ، وهو استئصال الفقر وتحقيق نمو اقتصادى متواصل ، والوصول لنظام اقتصادى عالمى أكثر إنصافا وعدالة . تم التأكيد فى المناقشات والبيان

الصادر عن القمة أن هناك نقصا حادا فى الموارد الموجهة للتنمية ، وأن هذا يخالف أهداف الألفية . واستنادا لذلك ، فإن إنجاز هذه الأهداف التنموية للألفية يتطلب مشاركة حقيقية وفعالة بين الدول النامية والدول المتقدمة من ناحية ، والسعى إلى تعبئة الموارد المحلية، وجذب الاستثمارات الخارجية ، وتعزيز التجارة الدولية كمحرك للتنمية من ناحية أخرى . فالعولمة يجب أن تكون عادلة وإدماجية inclusive . فإذا تم الإقرار بأن العولمة فرص وتحديات ، فإن الدول النامية، والتى مازالت اقتصادياتها فى مراحل التحول تواجه كثير من الصعوبات فى الاستفادة من الفرص، بل هى تعانى بالأكثر من التحديات والمخاطر . ولذلك لابد من إيلاء الاستثمارات فى البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية أهمية أكبر ، مثل الخدمات الاجتماعية (التعليم ، الصحة ، التغذية ، المسكن ، الرعاية الاجتماعية ، والضمان الاجتماعى للفئات الهشة فى المجتمع). كما وجهت القمة انتقادات حادة للمساعدات التنموية الرسمية ODA ، فهذه المساعدات ذات أهمية قصوى ، فهى تكمل الموارد الأخرى لتمويل التنمية ، خاصة فى البلدان ذات القدرة المحدودة على جذب استثمارات خاصة مباشرة . فالمساعدات الرسمية تساعد كثيرا من البلدان الأقل نموا على الوصول لمستويات ملائمة من تعبئة الموارد المحلية على مدى زمنى معقول ، كما أنها تساعد على تهيئة بيئة مواتية لنشاط القطاع الخاص ، مما يؤدى إلى رفع معدلات النمو فى نهاية الأمر . ولذلك لابد من زيادة هذه المساعدات إذا كان هناك رغبة صادقة فى تحقيق أهداف الألفية التنموية . ولهذا دعت قمة مونترى الدول المتقدمة أن تتضافر من أجل تحقيق الهدف الخاص بتخصيص ٧ر٠٪ من الناتج القومى الإجمالى للمساعدات التنموية الرسمية للدول النامية [٣٧] .

وجدير بالذكر أن نشأة برامج المساعدات الإنمائية الرسمية ODA هى ظاهرة حديثة نسبيا لايتعدى عمرها الخمسة عقود، وهى مرتبطة بقضية القضاء على التخلف فى البلدان حديثة الاستقلال وتحقيق التنمية . فقد أخذت المعونة الخارجية الرسمية الشكل المؤسسى متعدد الأطراف لتعبر عن تصاعد موجة التضامن العالمى والالتزام المعنوى والسياسى من جانب الدول الصناعية الكبرى تجاه شعوب العالم الثالث . ويبدو أن التحول لمنح المعونة من خلال علاقات متعددة الأطراف جاء كرغبة مشتركة بين الدول المانحة والمتلقية للمعونات ، حيث إنها تساعد على إزالة التوترات التى قد تنتج عن المعونات الثنائية، والتى يظهر فيها حجم تأثير الدولة المانحة على سياسات الدولة المتلقية [٣٨].

وفى هذا الإطار ، ربما يكون من الضرورى رسم صورة عامة لملامح عملية تمويل التنمية فى بلدان الجنوب فى الوقت الراهن ، من خلال طرح بعض المؤشرات والاستخلاصات الآتية :

- حلول تدفقات الأموال الخاصة محل المساعدات متعددة الأطراف أو العمومية . ففى منتصف الثمانينيات كانت أهم الموارد الموجهة للدول السائرة فى طريق النمو تمويلات عمومية ، أما اليوم فمساهمات القطاع الخاص تتجاوز – بصورة واسعة – مساهمات المنظمات الدولية الحكومية . ففى التسعينيات أصبح نصيب الرساميل الخاصة فى حصص الموارد الموجهة للدول السائرة فى طريق النمو أكثر ارتفاعا من نصيب التمويل العمومى . وجدير بالذكر أن المساعدة الخاصة تتخذ شكل قروض حسب شروط الأسواق المالية العالمية . وهى تدفقات شديدة الانتقاء ، إذ تستقطب أمريكا اللاتينية وآسيا أهم هذه التدفقات على حساب إفريقيا والشرق الأوسط والدول الأقل نموا[٣٩] . كما أن هذه الموارد الخاصة لا تذهب لقطاعات الاحتياجات الأساسية ، مثل الصحة والتعليم .

- فى عام ١٩٨٩ وبعد الجهود التى بذلت من جانب لجنة برونتلاند فى طرح مفهوم التنمية المستديمة كمفهوم محورى ، تم طرح أجندة ٢١ من قبل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة وبمشاركة المنظمات غير الحكومية فى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة المنعقد بريو بالبرازيل ١٩٩٢ . تعد أجندة ٢١ خطة عمل واسعة لتحقيق التنمية المستديمة على مستوى العالم – خاصة النامى – من خلال التعامل مع عديد من القضايا التنموية ، مثل مكافحة الفقر وتحسين الصحة ، بجانب القضايا البيئية . تهدف الأجندة إلى إعداد العالم لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين برؤية تتسم بالربط بين النواحى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، حيث تضمنت مقترحات تفصيلية بشأن مختلف القضايا ، مثل مواجهة الفقر وحماية البيئة [٤٠] . بيد أن متابعة مدى تنفيذ الأجندة (ريو+٥) ١٩٩٧ أوضحت أن التقدم غير مرضى ، وأن التفاوت فى توزيع الدخل فى تزايد، وكذلك التدهور البيئى وذلك وفقا لما أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة [٤١] .

- عدم الوفاء بالالتزامات المتفق عليها فيما بين أطراف المجتمع الدولى حول مساعدات التنمية ، مثل المساعدات الرسمية للتنمية (ODA) ، ومبادرة ٢٠/٢٠ والتى أوصت بها قمة كوبنهاجن ١٩٩٥، والتى اقترحتها خمس من منظمات الأمم المتحدة فى إطار السعى لتوفير الموارد اللازمة لدعم الخدمات الاجتماعية الأساسية . تشير المبادرة إلى الاتفاق المتبادل بين الدول المتقدمة والدول النامية على تخصيص ٢٠٪ فى المتوسط من المساعدات الرسمية للتنمية ، و٢٠٪ من الميزانية القومية للدول النامية على التوالى للخدمات الاجتماعية الأساسية بغية الحد من الفقر . بيد أنه على المستوى الواقعى، فإن معظم الدول النامية والدول المانحة لا توفى بهذه النسب لدعم الخدمات الاجتماعية[٤٢].

- تراجع المساعدات التنموية تراجعا كبيرا، إذ تظهر الإحصاءات الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أن هذه المساعدات قد هبطت بشكل قياسى إلى ٢٢٪ من إجمالى الإنتاج المحلى للعالم المتقدم ، وهو رقم أقل من النسبة القديمة التى كان يجرى بها العمل قبل عام ١٩٩٢ وهى ٣٣٪ . بل الأمر الاكثر خطورة أن هذه المساعدات تقل بنسبة ٥٪ سنويا بدءا من عام ١٩٩٢[٤٣] . وهذا كله يمثل جزءا ضئيلا من نسبة الـ ٧ر٠٪ من الدخل القومى التى أقرتها الأمم المتحدة [٤٤] . ولذلك طالبت قمة مونترى بالمكسيك ٢٠٠٢ بالالتزام بهذه النسبة ، لما لها من أهمية كبرى فى عملية دفع التنمية ، فضلا عن المطالبة بمزيد من المرونة فى منح هذه المساعدات بما يراعى الحاجات والأهداف التنموية للبلدان المستقبلة [٤٥] .
- وحتى إذا حللنا اتجاهات تمويل التنمية على صعيد العلاقات الثنائية والمتعددة، وبالتحديد علاقة منطقة جنوب المتوسط بالاتحاد الأوربى على اعتبار أنها من اقرب التجارب لحالتنا العربية ، كما أنها من أحدثها ، سنلحظ نفس الاتجاه العام منذ عام ١٩٩٥ ، وهو عام التوقيع على اتفاقية برشلونة ، لم يحدث أى انقطاع فى المساعدات الأوربية ، ولكن فيما بين عامى ١٩٩٦ و ٢٠٠١ ، وهى السنوات التى شهدت تبلور هذه الاتفاقية ، لوحظ وجود انخفاض فى حجم المساعدات ، سواء معونات الاتحاد الأوربى كمؤسسة أو بالنسبة لإجمالى المعونات الأوربية ، وهذا عكس ما كان متوقعا . وعلى صعيد آخر ، فرغم أن الأموال التى تم رصدها فى إطار الاتفاقية لم تكن بالهينة (٥ر٤ مليار يورو) . فإنها تظل أقل بكثير من تلك المخصصة لدول شرق أوربا . كما أنه فى نهاية المرحلة الأولى كان إجمالى ما تم صرفه فعليا يشكل ربع المبالغ التى تم تخصيصها فى الموازنة . وبلغة الأرقام ، فقد تقلص حجم المساعدات المقدمة

من الاتحاد الأوربى من ٦١٨ الى ٤٧٢ مليون دولار بين عامى ١٩٩٦-٢٠٠١ ، بينما انخفض إجمالى المساعدات الأوربية فى إطار العلاقات الثنائية من ٢٥٦٨ الى ١٦٩٤ مليون دولار ، مما يشكل تراجعا كبيرا فى حجم المساعدات[٤٦] .

إن الآليات التى تم طرحها من أجل تمويل التنمية المستديمة فى الجنوب لم تف بوعودها، فالمساعدة العمومية لدول الجنوب فى انخفاض . وأيضا التمويل الثنائى ومتعدد الأطراف فى حالة تراجع[٤٧] .

أطراف عملية تمويل التنمية

تتعدد المؤسسات المعنية بتمويل التنمية بين مؤسسات ومنظمات دولية حكومية ، مثل : صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، ومؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة مثل البرنامج الانمائى للأمم المتحدة، وبعض المنظمات المتخصصة فى قضايا بعينها مثل اليونسكو واليونيسيف وغيرها . كما توجد منظمات دولية أخرى ، ولكنها لاتتبع الأمم المتحدة ، مثل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى ، ناهيك عن المنظمات الدولية غير الحكومية .

المنظمات الاقتصادية الدولية : قام النظام الدولى الذى أعقب الحرب العالمية الثانية على الأمم المتحدة من ناحية كإطار للعمل السياسى، ومؤسسات بريتون وودز – من ناحية أخرى – كإطار للعمل الاقتصادى ، والتى تشمل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية التى اقتصرت فى بداية إنشائها على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية GATT [٤٨] . تقوم هذه المنظمات بدور هام فى خدمة الاقتصاد الرأسمالى العالمى فى مجالات استقرار نظم النقد والاستثمارات والتجارة الدولية

ونقل التكنولوجيا . إن السياق التاريخى لإنشاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وآلية الجات يدل دلالة قاطعة على أن هذه التنظيمات الثلاثة قد قامت لخدمة الاقتصاد الرأسمالى فى الدول المتقدمة ، أى الدول الصناعية التى تنتمى إلى الغرب ، ويضاف إليها اليابان . خضعت هذه التنظيمات فى أداء المهام الموكولة إليها – ولاتزال – لتوجيهات تلك الدول بشكل مباشر من خلال قوتها التصويتية أو التفاوضية . وطوال عقدين من الزمان – تقريبا – تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية الدول الصناعية فى التأثير على المنظمات الاقتصادية الدولية . ولكن مع نمو اقتصاديات الدول الأوربية واليابان ، أصبح هذا التأثير يأخذ شكلا جماعيا منظما من خلال تشكيل عدة مجموعات تضم تلك الدول . ولعل أهم المجموعات هى تلك المعروفة باسم مجموعة الدول السبع التى تشكلت عام ١٩٧٥، وتضم كلا من : الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وألمانيا ، وفرنسا، وإيطاليا ، وكندا ، واليابان . وقد أصبحت هذه الآلية الدبلوماسية الجماعية أداة فعالة فى إدارة الاقتصاد العالمى . وقد شكلت تلك المجموعة فى عام ١٩٩٤ لجنة من الخبراء – تدعى "لجنة بريتون وودز" – هدفها تطوير صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بما يتواءم وعولمة الاقتصاد الرأسمالى[٤٩] . وعلى الرغم من أن المنظمات الثلاث المعنية قد نشأت لخدمة مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة ، فقد ظهرت الحاجة إلى تطوير أدائها أخذا فى الاعتبار الاحتياجات الخاصة للدول النامية . كان التطوير بطيئا جدا حتى منتصف عقد الخمسينيات على الأقل ؛ وذلك لأن هذه البلدان كانت معنية أساسا فى بادئ الأمر بقضية تحررها السياسى من الاستعمار الغربى. ولكن بعد حصول غالبية هذه البلدان على استقلالها السياسى بحلول عام ١٩٦٠، بدأت تدرك أن سيادتها القانونية تكون خاوية من كل مضمون حقيقى ما لم تحقق تنميتها الاقتصادية التى تعتبر الركيزة الفعلية

لممارسة سيادتها على أرض الواقع . لذلك تصاعدت ضغوط هذه الدول على منظومة الأمم المتحدة لحملها على اتخاذ تدابير فعالة فى هذا الاتجاه . وبناء على ذلك ، بدأت المنظمات الاقتصادية الثلاث فى عملية تطوير أدائها فى اتجاه مساعدة الدول النامية والمتخلفة فى تحقيق نموها الاقتصادى ، لكن مع المحافظة على الإطار العام للأيديولوجية الليبرالية .

ففى ١٩٧٤، أنشأ صندوق النقد الدولى ما يسمى بتسهيل التمويل الممتد، وبمقتضاه يقدم الصندوق دعما للدولة العضو خلال المدى المتوسط (٣ سنوات). كما تتم عملية السداد خلال عشر سنوات . فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٨١ توسع الصندوق فى آلية التمويل التعويضية ، التى بدأت منذ الستينيات وأدخل عليها قدرا أكبر من المرونة . وفى ١٩٧٧ أنشأ الصندوق ما يسمى التمويل التكميلى والذى أصبح ساريا اعتبارا من ١٩٧٩ . وهو يهدف إلى تقديم المساعدة للدول التى تعانى من اختلالات كبيرة فى موازين مدفوعاتها، وتحتاج إلى مساعدة أكبر مما تسمح حصصها فى رأس مال الصندوق . وفى الثمانينيات ، تطور دور صندوق النقد الدولى بصورة أعمق ، ففى ١٩٨٦ أنشأ آلية تسهيل التكيف الهيكلى ، وبعدها بعام أنشأ آلية تسهيل التكيف الهيكلى المعزز ، وهو موجه أساسا إلى الدول الأعضاء الأكثر فقرا فى العالم . وبمقتضى هذين التسهيلين، يمكن للدول ذات الدخل المنخفض – وهى تضم غالبية سكان العالم – أن تحصل على قروض طويلة الأجل (عشر سنوات) بفائدة منخفضة ٥٪ فقط . وفى التسعينيات ، أدى انهيار نمط الاقتصاد الاشتراكى إلى توسع الصندوق فى تسهيلات التكيف الهيكلى ، فأنشأ فى ١٩٩٣ تسهيل التكيف الهيكلى الشامل لتوفير التمويل لتلك الدول فى عملية تحولها إلى اقتصاد السوق . وهكذا ، تحول الصندوق – على مدى العقود الماضية – إلى مؤسسة ذات اهتمامات إنمائية فى

دول العالم النامى ، وبذلك أصبح دوره المالى مختلفا – إلى حد كبير – عن الدور الذى حدده مؤسسوه . يتبنى الصندوق كل هذه البرامج ، ولكن فى ظل مرجعيته الأيديولوجية : وهى ضرورة انفتاح اقتصاديات الدول النامية على العالم واندماجها تدريجيا فى الاقتصاد الراسمالى العالمى . ففى مقابل التوسع فى برامجه التمويلية ، يتشدد الصندوق فى الشروط التى يفرضها على الدول الأعضاء التى ترغب فى الاستفادة من تسهيلاته المالية . فتحت عباءة ضرورة التكيف الهيكلى تلتزم الدول بتنفيذ مجموعة من السياسات المحددة ، وفى إطار زمنى محدد ، من بينها إلغاء القيود على سعر الصرف ، وتحرير سوق المال ، وإلغاء جميع القيود على نفاذ رأس المال الأجنبى إلى هذه الدول ، وتحرير التجارة الخارجية ، وتقليص دور الدولة فى الاقتصاد إلى أقصى حد ، وترك الحياة الاقتصادية كلية للقطاع الخاص . وبالرغم من عدم التناسب بين حجم التمويل الذى يقدمه الصندوق للدول الأعضاء والتكلفة الاجتماعية والسياسية التى تنجم عن الالتزام بشروط الصندوق الصارمة ، فإن الدول تجد نفسها مضطرة للإذعان لتلك الشروط ، حيث إن الصندوق لايزال يمثل بالنسبة لها مصدرا تمويليا هاما للتنمية الاقتصادية . ومن ناحية أخرى، وحيث إن احتياجات الدول النامية للمعونة الخارجية أكبر بكثير من التسهيلات الائتمانية المحدودة التى يقدمها الصندوق ، فإنها تسعى للحصول على موارد مالية أكبر من مصادر التمويل الأخرى الحكومية والخاصة على المستوى الثنائى والجماعى ، ولكن حصولها على هذه الموارد أصبح مرتبطا بقبولها تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى يضعها مجلس إدارة الصندوق ، وإقرار المجلس بسلامة السياسات الاقتصادية للدول طالبة المعونة . وهكذا ، أصبح الصندوق أداة أساسية للدول الصناعية الكبرى لفرض الانضباط المالى

والإصلاح الاقتصادى الشامل على الدول النامية استنادا إلى الأيديولوجية الليبرالية . وأخيرا ، فإن التكلفة الاجتماعية التى تترتب على تنفيذ برامج الصندوق قد يكون لها مردودات سياسية خطيرة تتمثل فى رفض شعبى واسع النطاق لها(٥٠) .

بوصفه مؤسسة تمويلية ، فإن تحول البنك الدولى إلى الاهتمام بمشاكل الدول النامية كان أكثر مرونة وأكثر أهمية من تحول صندوق النقد الدولى فى هذا المجال ، وإن لم يخل ذلك التحول من صعوبات قانونية واقتصادية وسياسية . فبحلول الألفية الثالثة أصبح البنك مصدرا هاما لتمويل التنمية الاقتصادية فى هذه المجموعة من الدول ، كما أنه أصبح أحد الجسور الهامة والممتدة بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية باعتباره محفزا ومنشطا لتدفقات رءوس الأموال الدولية الرسمية والخاصة نحو هذه المجموعة الأخيرة من الدول ، بالإضافة إلى الدور الهام الذى يقوم به البنك فى مجال المعونة الفنية .

رغم امتداد نشاط البنك إلى كل دول العالم فى الوقت الراهن ، فإن نشاطه كان يتركز - حتى أواخر الخمسينيات - فى تمويل إعادة أعمار أوربا الغربية ، ولم يقدم قروضا إلى الدول النامية إلا فى أضيق الحدود . وقد انعكس هذا التوجه العام على السياسة الإقراضية للبنك . فقد خضع فى منح قروضه للقواعد المصرفية التقليدية السائدة فى البنوك التجارية (أسعار الفائدة وضمانات السداد) ، خاصة وأنه يعتمد - إلى حد كبير - على الاقتراض من الأسواق المالية العالمية لجمع الأموال اللازمة لاستمرار نشاطه . هذه المرجعية قد تكون مقبولة بالنسبة لتمويل مشروعات إنتاجية تدر عائدا سريعا ومرتفعا ، بحيث يمكن استهلاك القروض وفوائدها من هذا العائد فى أقصر وقت ممكن . ولكن المشكلة أن مشروعات التنمية الهامة والحيوية فى الدول النامية لا تتمتع بهذه الخاصية ،

فهى مشروعات طويلة الأجل ، وتتعلق أساسا بإقامة وتطوير عناصر البنية التحتية الأساسية كشرط لازم لنجاح المشروعات الإنتاجية اللاحقة . فهى إذن مشروعات لاتدر عائدا مباشرا وفوريا، ولكنها أساسية لانطلاق عملية التنمية الشاملة والمستديمة ، ومن أمثلتها إنشاء وتطوير المرافق العامة والاستثمار فى مجالات التنمية البشرية (التعليم ، الصحة ، التدريب المهنى)، ومن ثم فهى مشروعات عاجزة عن تلبية شروط المرجعية العامة للحصول على قروض البنك الدولى[٥١] .

وحيث إن الدخل القومى فى الدول النامية لايسمح بتكوين مدخرات وطنية كافية لتمويل هذه النوعية من المشروعات غير الإنتاجية ، فقد سعت هذه الدول – ولاتزال تسعى – إلى الحصول على مصادر تمويل دولية لها فى شكل قروض ميسرة أو منح . وفى سبيل ذلك طرقت الدول النامية والمتخلفة أبواب منظمة الأمم المتحدة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر باستخدامها أداة ضغط دبلوماسى لإقناع المنظمات الدولية الاقتصادية بضرورة الاهتمام بتلبية احتياجات التنمية فى تلك الدول . وقد كان من أهم الانتقادات التى وجهتها هذه الدول إلى نشاط البنك الدولى أن ما قدمه لها من قروض لم يكن كافيا من الناحية الكمية أو مرضيا من الناحية النوعية . ولم يقدم البنك على اتخاذ خطوات نحو الاستجابة جزئيا لاحتياجات الدول النامية إلا بعد تكرار إلحاح الجمعية العامة للأمم المتحدة على ضرورة قيام البنك بدور أكثر إيجابية وأكثر فاعلية فى مساعدة هذه الدول على التغلب على العقبات المالية والتكنولوجية التى تعيق انطلاقها نحو التقدم الاقتصادى .

ونظرا إلى أن النظام الأساسى للبنك يحول دون تغيير أسس سياسته الإقراضية ، فقد ظهرت الحاجة إلى إنشاء مؤسسات تمويلية دولية أخرى

مرتبطة بالبنك ، ولكنها تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتى ، وتتسم سياستها بدرجة اكبر من المرونة من سياسة البنك . وكانت أولى خطوات هذا الاتجاه إنشاء شركة التمويل الدولية فى عام ١٩٥٥ ، والتى دخلت مرحلة التفعيل فى ١٩٥٦، ولكن من الملاحظ أن هذا التطور فى نشاط البنك الدولى من خلال شركة التمويل الدولية ظل يلتزم بالسياسة العامة للبنك ، والتى تقوم على تشجيع تقدم القطاع الخاص الإنتاجى ، فجاء قاصرا عن تلبية الحاجات الحقيقية للدول النامية، والتى يهمها – فى المقام الأول – توجه البنك إلى تمويل مشروعات البنية الأساسية توطئة للاستثمار فى مشروعات إنتاجية لاحقة ، ولم يقدم البنك على هذه الخطوة إلا اعتبارا من ١٩٦٠ عندما قام بإنشاء مؤسسة التنمية الدولية IDA ، وقد ضمت عضويتها بحلول عام ١٩٩٤ (١٥٧) دولة . وبمقتضى القواعد المنظمة لها، تقدم المؤسسة قروضا إلى مشروعات البنية الأساسية التى يحتاج تنفيذها إلى وقت طويل ، ولايكون لها عائد سريع . ويقتصر نشاط المؤسسة على الدول الأقل نموا فى العالم والتى لايتجاوز دخل الفرد فيها ٥٠٠ دولار سنويا. وتقدم هذه القروض إلى الحكومات مباشرة أو إلى مشروعات القطاع العام أو الخاص بضمان الحكومات وبشروط ميسرة جدا مقارنة بشروط البنك نفسه ، وذلك من حيث مدد السداد التى قد تمتد إلى خمسين عاما ، أو من حيث سعر الفائدة الذى لايتجاوز ٧٥٪ ، هذا النمط فى النشاط واجه المؤسسة بصعوبة تجدد مواردها المالية، وهى تعتمد فى ذلك على مصدرين رئيسيين : اشتراكات الدول الأعضاء وإسهاماتهم الاختيارية فى رأس مال المؤسسة ، إضافة إلى إسهام البنك الدولى نفسه، وسداد الدول للقروض التى حصلت عليها من المؤسسة . وحيث إن الدول الغنية لأسباب اقتصادية وسياسية خاصة بها تفضل التعامل مع الدول النامية على أساس ثنائى مباشرة، فإنها تمتنع عادة عن

الاكتتاب أو الإسهام الاختيارى بمبالغ كبيرة فى رأس مال المؤسسة الدولية للتنمية ، الأمر الذى ترتب عليه تقليص نشاطها.

وإذا استثنينا الدور المحدود الذى تقوم به مؤسسة التنمية الدولية ، فإنه يتضح – مما تقدم – أن دور البنك والمؤسسات الدائرة فى فلكه قد انحصر تماما فى تمويل المشروعات الإنتاجية على أسس اقتصادية خالصة . وقد كان هذا التوجه مثار انتقادات حادة من جانب الدول النامية والأقل نموا ، من حيث إنه قد أغفل تماما البعد الاجتماعى للتنمية ، ومن ثم فقد فشل فى معالجة مشكلة الفقر، بل أدى إلى تفاقمها وتوسيع الهوة بين الطبقات الاجتماعية . وفى محاولة للرد على هذه الانتقادات شرع البنك الدولى – وذلك منذ أواخر عقد الثمانينيات – فى تغيير خطابه الاقتصادى مؤكدا العزم على أنه سوف يهتم أكثر بقضايا التنمية الاقتصادية الكلية للدول النامية التى تتلقى قروض البنك . وفى سبيل ذلك أدخل البنك سياسة تهدف إلى إصلاح وتطوير القطاعات الاقتصادية والخدمية الهامة فى تلك الدول ، مثل الزراعة والطاقة والنقل والصحة العامة والتعليم ، إلى جانب اهتمامه المتزايد بقضايا البيئة .

أكثر من ذلك ، واستنادا إلى منطق أنه ينبغى لتلك الدول النامية أن تواكب ظاهرة العولمة الاقتصادية الحديثة ، بدأ البنك يطالبها بضرورة الإصلاح الاقتصادى الشامل بما يتفق والبيئة العالمية . فمن هذا المنطلق أخذ البنك موقف الموجه للدول المقترضة ، ولم يقتصر الأمر على التوجيه ، فتجاوزه إلى تمتع البنك أيضا بسلطات فعلية فى فرض مجموعة من السياسات الداخلية والخارجية، وفى إطار زمنى محدد مقابل حصولها على قروض البنك وقروض المنظمات المالية المرتبطه به . وما هو أهم من ذلك أن قبول الدول الالتزام بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى تضعها هذه المنظمات أصبح شرطا أساسيا

لحصولها على الموارد المالية الخارجية الحكومية والخاصة على المستوى الثنائى و الجماعى ، وهى موارد أكبر بكثير من الموارد العامة التى تقدمها المنظمات المالية المذكورة . وأخيرا ، اقترن هذا الخطاب الاقتصادى الجديد للبنك بخطاب سياسى واضح ، حيث أصبح البنك يطالب الدول المتلقية لقروضه بالأسلوب الديمقراطى فى الحكم ، وإفساح المجال للمشاركة السياسية فى إدارة شئون البلاد، وحماية حقوق الإنسان ، والشفافية ، أو ما يطلق عليه الحكم الجيد[٥٢] .

وقد أصدرت اللجنة الوزارية المشتركة لمحافظى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بيانا فى أبريل ٢٠٠٦ أعلنوا فيه التزامهما بزيادة كمية المساعدات الموجهة للتنمية ، وتحسين نوعيتها بغية تحقيق أهداف الألفية . كما تم التركيز فى البيان على ضرورة إيلاء البنك الدولى أهمية قصوى لتمويل برامج الرعاية الصحية والتعليم[٥٣] . كما استحدث من قبل فى منتصف الثمانينيات مايطلق عليه بنهج حاجات الإنسان الأساسية ، والذى ارتبط بقضية تخفيف حدة الفقر، وهى قضية أصبحت محورية فى تصميم وتقييم برامج التنمية [٥٤] .

وعلى صعيد آخر، سعت مؤسسات التنمية التابعة للأمم المتحدة إلى تلافى جوانب القصور التى تحيط بكل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى . فعلى سبيل المثال ، استخدم البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة مفهوم التنمية البشرية منذ صدور تقريره الأول عام ١٩٩٠ ؛ ليؤكد أن الأفراد هم محور الاهتمام ، والهدف الأساسى للتنمية . فالأفراد ينبغى أن يشتركوا فى عملية التنمية ويستفيدوا منها. وأهمية مفهوم التنمية البشرية أنه يركز على المجتمع ككل وليس الاقتصاد فحسب ، فالنمو الاقتصادى مهم ، ولكن الأهم من ذلك توزيع ثمار هذا النمو[٥٥] .

كما وجه البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة نقدا شديدا لبعض مانحى

المعونة ، من حيث الشروط القاسية التى يفرضها المانحون وبالتحديد البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، والتى تعتبر انتهاكا صارخا للسيادة الوطنية للمتلقين ، وأكد أن تلك المعونة لا تحظى بشعبية كبيرة فى البلدان المتلقية . ولذلك نادى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ بقيام لجنة مساعدة التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى بإنشاء نظام يحدد بنود المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف وفقا لأهداف وطنية وعالمية متفق عليها، ويمكن لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أن تحقق ذلك من وجهة نظر المانحين، ويمكن للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة أن يوفر تقارير من وجهة نظر المتلقين للمعونة [٥٦] .

يتضح مما تقدم أن هناك أوجه تشابه كبير بين المؤسسات المالية الدولية (مؤسسات بريتون وودز) ؛ ويرجع هذا التشابه إلى سيطرة كبار المساهمين الغربيين عليها ، ويمكن استخلاص بعض الأمور الأساسية فى هذا الصدد :

- على الرغم من مرور مايقرب من ستة عقود على إنشاء هذا النظام الاقتصادى العالمى ، فإن هذا النظام مازال يمثل الجوهر الأساسى للمعمار الاقتصادى الدولى[٥٧] .
- تقوم هذه المؤسسات – فى الغالب – بتمويل مشروعات اقتصادية هادفة للربح أساسا، ولم يمتد نشاطها إلى تمويل برامج التنمية فى الدول النامية ؛ ويرجع ذلك إلى أن هذا النوع من التمويل يسمح – بصفة عامة – بإجراء دراسات تفصيلية للمشروعات المراد تمويلها من جانب الجهة الممولة ، ويكفل لها فرض رقابتها على إدارة وتنفيذ هذه المشروعات على الوجه الأكمل . ولم تهتم هذه المؤسسات بالسياسات القطاعية وارتباطها بالسياسة الاقتصادية الكلية للدولة المقترضة إلا مع بداية عقد التسعينيات ، من خلال مايسمى بالإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى بما يتفق ومتطلبات العولمة .

- اتجه التمويل - بصفة عامة - إلى المشروعات المنتجة التى يتوقع سداد القروض وفوائدها من أرباحها، فالإنتاج وتحقيق أرباح يعتبر فى ذاته ضمانة للسداد. صحيح أن مؤسسة التنمية الدولية تقوم بتمويل مشروعات غير إنتاجية ، ولكن نظرا لقلة مواردها، فقد اتجهت هى أيضا إلى تطبيق مبدأ الانتقائية وتفضيل تمويل المشروعات التى تتوافر لها القدرة فى المستقبل على سداد القروض التى تحصل عليها .
- تتمسك مؤسسات التمويل الدولية - فى الغالب - بالتزام الدول المقترضة سداد القروض وفوائدها بنفس العملة التى حصلت عليها، ومعنى ذلك أن تتحمل هذه الدول مخاطر تغير سعر صرف العملات الأجنبية عند السداد .
- حتى عقد السبعينيات على الأقل اقتصر النشاط التمويلى لهذه المؤسسات الدولية على تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية دون الاجتماعية. وقد أدى ذلك إلى مفارقة شديدة بين مسار التنمية الاقتصادية ومسار التنمية الاجتماعية ، وما ترتب على ذلك من اتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية، وتفاقم مشكلة الفقر بالنسبة لأغلبية السكان، وما يصاحبه من توترات اجتماعية وعدم استقرار سياسى[٥٨] .
- رغم التعاون بين مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة، تظل هذه المؤسسات تتمتع باستقلالية مالية وتنظيمية كمركز للنظام الاقتصادى العالمى. ورغم إنشاء الأمم المتحدة كثيرا من المنظمات المتخصصة والمعنية ببعض الجوانب الاقتصادية ، مثل اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، فإن هذه المنظمات تقع على هامش النظام الاقتصادى العالمى بمؤسساته الثلاث . فمن خلال هذه المؤسسات الاقتصادية الثلاث يتم اتخاذ

القرارات الاقتصادية الهامة [٥٩] . كما أن مسئولية التنمية المستدامة داخل نظام الأمم المتحدة معقدة بسبب وجود عدة وكالات لمنظمة الأمم المتحدة تهتم من قريب أو بعيد بقضايا التنمية (منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة ، منظمة الصحة العالمية ، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، ويضاف إلى ذلك عدد من البرامج الأخرى) . هناك مسألتان أساسيتان ينبغى طرحهما فى هذا الشأن : الأولى تتعلق بمدى التعاون بين منظمات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، والثانية تتعلق بوزن هذه الأشكال المؤسسية التابعة للأمم المتحدة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الدولية ، تمشيا مع التغيرات العالمية ، فإن المنظمات الاقتصادية الدولية وبالأخص البنك الدولى اقترح أن يجعل التنمية المستديمة مبدأ لإعادة تنظيم نشاطه ، غير أنه لم يكن جاهزا لمواجهة هذه التحولات[٦٠] . كما أن المشكلة الرئيسية التى تواجهها الأمم المتحدة فى عملية التنمية هى عدم كفاية الموارد المالية ، حيث تفضل الدول الصناعية منابر أخرى تتمتع فيها بميزة ثقل الصوت حيث تتساوى الأصوات داخل الأمم المتحدة ، إلى جانب أن المنظمات التنموية التابعة للأمم المتحدة تهتم بقطاعات محددة ، مثل التعليم والصحة والتغذية ، وعادة ما ينقصها النظرة الشاملة للتنمية[٦١].

وبالفعل فإن كثيرا من الشعوب فى بلدان الجنوب تنظر لمؤسسات بريتون وودز كأداة الدول الغنية والشركات الدولية أكثر مما هى مؤسسات تعنى بمصالح كل الشعوب . إن تآكل شرعية هذه المؤسسات هى العقبة الأساسية التى تمنع تنفيذ برامج تنموية ناجحة فى العالم النامى . وجدير بالذكر أن تآكل الشرعية ليس مدركا عقليا لدى شعوب الدول النامية ، ولكن بالفعل هذا النظام الاقتصادى العالمى يواجه مشاكل جمة ، مثل : ازدواجية المؤسسات والوكالات، ونقص التنسيق والهياكل الإدارية المعوقة .

ولذلك بذل جيمس ولفنسون James wolfensohn رئيس مجموعة البنك الدولى فى ١٩٩٥ جهودا كبيرة لتنسيق الجهود مع وكالات الأمم المتحدة. ومع ذلك ، كان التقدم بطئيا بسبب طبيعة النظام الدولى ، فكل مجموعة تعمل بمفردها. وعلى مستوى الواقع ، فإن مؤسسات بريتون وودز خاضعة تماما لمجموعة السبع[٦٢] ، على الرغم من حدوث كثير من التغييرات التى لحقت بتوجهات البنك الدولى والصندوق نحو مشكلات التنمية الاجتماعية ، إلا أن هذا لايكفى ، فالأمر يحتاج إلى إصلاحات مؤسسية بعيدة الأثر لضمان حساسية اجتماعية أعلى[٦٣]، وتجنب الفشل فى التعامل بطريقة مرنة مع الآثار الاجتماعية المترتبة على الإصلاح بطريقة تتماشى والظروف والأوضاع المحلية . وقد أشارت قمة كوبنهاجن لهذه المشكلة ، حينما أكدت أن برامج التكيف الهيكلى قد فشلت فى معالجة مشكلات الفقر والبطالة [٦٤] .

لم تنقطع الجهود الساعية للتنسيق ، ففى أبريل ٢٠٠٦ عقد اجتماع على مستوى رفيع بين المسئولين عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) . كانت المهمة الأساسية المنوط بها الاجتماع التنسيق والتعاون فى إطار تنفيذ اتفاق مونترى Monterrey consensus ونتائج القمة العالمية ٢٠٠٥ . تحدد هدف الاجتماع فى دعم تنفيذ الاستراتيجيات التنموية الوطنية ؛ بغية إنجاز أهداف الألفية ، مع التأكيد على ضرورة دعم مسيرة التنمية خاصة فى الدول النامية [٦٥].

وجدير بالذكر أن قمة مونترى قد أشارت إلى أن التعامل بفعالية مع قضية تمويل التنمية يحتاج إلى نظام اقتصادى عالمى أكثر تماسكا واتساقا وتعاونا. وهذا يحتاج إلى التأكيد على دور الأمم المتحدة فى تعزيز التنمية ، أى إعادة

النظر فى المعمار الاقتصادى العالمى بما يتضمن مزيدا من الشفافية والمشاركة الفعالة من قبل الدول النامية والاقتصادات التى فى مرحلة تحول فى عملية صنع القرار فى هذه المنظمات[٦٦] .

إشكاليات تحتاج للمناقشة

إن التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التى اكتسحت العالم منذ بدايات عقد التسعينيات فاقت بكثير كل التحولات التى حدثت ربما على مدار القرن الماضى كله . وبالفعل لانكون مغالين إذا قلنا إننا نعيش فى إطار حالة تتسم بالسيولة وعدم التأكد ، مما يجعل دراسة أية ظاهرة مسألة فى غاية التعقيد ؛ نظرا لتعدد المتغيرات الوسيطة وتداخلها.

رغم الجدل المثار على صعيد المؤسسات الدولية والنظم السياسية ، وأيضا على الصعيد الأكاديمى حول علاقة الإرهاب كظاهرة عالمية باللاتكافؤ والتفاوت فى النظام الاقتصادى الدولى ، والذى تتضح تجلياته فى تعمق الفجوة بين بلدان الشمال والجنوب ، والمطالبة بل والإلحاح على تصحيح جوانب الخلل والوصول لنظام عالمى أكثر عدالة وإنصافا، فإنه على مستوى الممارسة لم تتم ترجمة هذه الطموحات فى صورة إصلاحات حقيقية ، سواء من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية ، أو المانحين ، بل على العكس هناك انخفاض مستمر فى المساعدات الموجهة لدول الجنوب على مستوى الكم ، فضلا عن المعوقات المرتبطة بنوعية هذه المعونات ، أى شروطها وأعبائها .

ومما لاشك فيه أن من الأسباب الرئيسية المفسرة للفجوة بين الخطاب والممارسة – السابق الإشارة لها توا – أن النظام الدولى الراهن بكافة مؤسساته لم يعد قادرا على التعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة بتحولاته المتسارعة .

فكل محاولات التكيف المبذولة من مؤسسات النظام الدولى الراهن – سواء كانت مؤسسات اقتصادية أو سياسية – مع الأوضاع الراهنة لم تتجاوز إدخال بعض الإصلاحات الجزئية هنا وهناك دون الوصول الى رؤية شاملة للإصلاح يشارك كل الفاعلين فى المجتمع الدولى فى صياغتها : حكومات دول الشمال والجنوب والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ، وغيرها ، مع مراعاة أن تكون مشاركة بلدان الجنوب مشاركة حقيقية فى عملية صنع القرار الدولى .

إن هذا الطرح ليس ترفا ولاتمنيا من مواطن ينتمى لبلدان الجنوب ، ولكنه ضرورة لكل من بلدان الجنوب والشمال على السواء . ففى الماضى لم يكن لتأثيرات الكوارث الاقتصادية والسياسية التى تحدث فى بلدان الجنوب سوى تأثيرات طفيفة على بلدان الشمال ، فهى فى النهاية كوارث لم تكن تتجاوز حدود الدولة القومية . أما فى الوقت الراهن، فالأمر جد مختلف ، فكل مايحدث فى بلدان الجنوب من مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية ينعكس فى الحال على بلدان الشمال ، وخير دليل على ذلك التحول الذى حدث فى ظاهرة الإرهاب ، والذى أخرجها عن نطاقها المحلى إلى النطاق الدولى ، وجعلها قضية أمنية ذات طبيعة عالمية . ناهيك عن قضايا أخرى ذات صلة ، مثل قضايا اللاجئين والهجرة غير الشرعية ، وهذه كلها قضايا ذات حساسية شديدة لدى دول الشمال. المشكلة الأكثر خطورة هى أن التعاون القائم الآن بين بلدان الشمال والجنوب فى مثل هذه القضايا يتركز – فى قسمه الأعظم – حول التعاون الأمنى من خلال منهجية مفروضة من بلدان الشمال على بلدان الجنوب ، تؤكد على الخطر القادم من المجموعة الأخيرة على الحضارة الغربية ، مع التجاهل التام للخطر المعاكس والقادم من بلدان الشمال ، والذى يتمثل فى المخاطر الاقتصادية التى تتعرض

لها بلدان الجنوب من جراء سيادة نظام اقتصادى عالمى سمته الأساسية اللاتكافؤ . فنحن أمام عالم غير متكافئ ، يعيد للذاكرة مرة أخرى نظريات تنموية كلاسيكية ، مثل نظرية التبعية والتى كانت تقسم العالم إلى دول مركز ودول طرفية ودول شبه طرفية . والأمر الأكثر أهمية أن تقسيم العالم لمراكز وأطراف أو هوامش ينسحب أيضا على الدول، فكما أن هناك مراكز وهوامش على المستوى العالمى، فهناك أيضا مراكز وهوامش على المستوى الوطنى ، وفى الغالب تتماشى مصالح المراكز معا على المستوى العالمى والوطنى، وفى هذه الحالة تغيب الإرادة السياسية الدافعة لإصلاح أحوال النظام الدولى الراهن .

قضية أخرى تحتاج إلى مزيد من المناقشة فى هذا السياق ، وهى تتعلق بطبيعة العلاقة بين الاقتصادى والسياسى والثقافى فى عصر العولمة . وقد تماست الورقة مع هذه القضية عند مناقشة قضية العلاقة بين الإرهاب والتنمية والفقر والحرية ، والذى وضح فيها مقدار لابأس به من الرؤى الحدية . لم يعد من الممكن فى الوقت الراهن التمييز بين المجالات الثلاثة – الاقتصادية ، والسياسية، والثقافية – تمييزا واضحا ، فالإرهاب العالمى إذا كان وليد نظام عالمى غير متكافئ وغير منصف ، فإنه يتغذى وينمو على أيدى نظم سياسية سلطوية ، كما يتم استغلال قضايا الهوية ، ومايتفرع عنها من الدفع بالخصوصية الثقافية ومخاطر الغزو الثقافى ، كغطاء للشرعية. خلاصة القول إننا أمام أزمة متشابكة الأبعاد، مما تتطلب حلولا تتجاوز الخاص إلى العام ، والفنى إلى السياسى ، والوطنى إلى العالمى .

المراجـــع

١ – راو ، موهان ، الأساس الاجتماعي للتعاون الدولي ، *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية* ، العدد ١٦٢ ، ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ص ٢٠٩– ٢١٨ .

٢ – Tarrow, Sidney, Global Movements, Complex Internationalism and North South Inequality, A Paper Presented to the *Workshop on Contentious Politics,* Columbia University, October 27, 2003, p. 3.

٣ – Maskaliunaite, Asta, Terrorism and Globalization: Recent Debates, Rubikon, E-Journal, October 2002, p. 2, *http: //venus. ci. uw. edu. pl/~rubikon/forum/terrorism. htm.*

٤ – Ibid., p. 8.

٥ – Jebb, Cindy, Liberal Democracy versus Terrorism: The Fight for Legitimacy, p. 4, *www.isanet. org/archive/jebb. htm.*

٦ – Maskaliunaite, op. cit., p. 3.

٧ – Egoryan, Rubik, Globalization and Terrorism, *http: //grants. iatp.irex.a m/globalization/eng/index. eng. htm.*

See also: Muqteder Khan, M.A. Teaching Globalization in the Era of Terrorism, *http://www.ijtihad. org/globalterror. htm*

٨ – *http://www. cgdev.org/doc/books/better_globalization/chapter2.* pdf., p. 32.

٩ – DCD/DAC, The Security and Development Nexus: Challenges for Aid, 2004/9/REV2. *http://www.oecd.org/dataoecd/40/59/31526546. p. df*

See also: Liu, Henry, World Order, Failed States and Terrorism, Asia Times 3 Feb. 2005, *www.mindfully.org/reform/2005/world-order-terrorism5feb05.htm*

١٠– Maskaliunaite, op. cit., p. 33.

See Also:

ICAS Special Contribution, International Conference on International Terrorism and Counter-Terrorism Cooperation, Institute for Korean-American Studies, INC., *http://www.icasinc.org/*

١١– *pttp://www. cgdev.org/doc/books better_globalization/chapter2. p. df*, p. 33.

١٢– Maskaliunaite, op. cit., p. 5.

١٣– بكر ، حسن ، الموارد كأحد مصادر الصراع الدولي في هلال ، علي الدين ؛ وإسماعيل ، محمود (محرران) ، *اتجاهات حديثة في علم السياسة* ، القاهرة ، المجلس الأعلى للجامعات ، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ، ١٩٩٩ ، ص ٣٨٨ .

١٤- انيارانتى ، فيث ، هدف شعار "مجتمع للجميع" ، *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية* ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

١٥- العولمة اللامتكافئة ، *www.unesco:org/shs/most.*

١٦- Liu, Henry, *World Order, Failed States and Terrorism*, op. cit., pp. 1-2.

١٧- من أبرز هذه المؤتمرات قمة الطفل ١٩٩٠، قمة الأرض ١٩٩٢ ، مؤتمر حقوق الإنسان ١٩٩٣ ، مؤتمر السكان والتنمية ١٩٩٤ ، القمة الاجتماعية ١٩٩٥ ، المؤتمر الرابع للمرأة ١٩٩٥ ، هابيتات ١٩٩٦ ، القمة العالمية للغذاء ١٩٩٦ ، قمة مونترى ٢٠٠٢ .

١٨- مصطفى ، يسرى ، يد على يد ، *دور المنظمات الأهلية فى مؤتمرات الأمم المتحدة* ، القاهرة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٢، ص ١٢ .

١٩- المرجع السابق ص ٢٤ .

٢٠- Cragin, Kim & Chalk, Peter, *Terrorism and Development, Using Social and Economic Development to Inhibit a Resurgence of Terrorism*, Santa Monica, RAND, 2003, p. 3.

٢١- Abadie, Alberto, Poverty, Political Freedom and the Roots of Terrorism, Cambridge, NBER Working Paper Series, Working Paper 10859, National Bureau of Economic Research, Oct 2004, *http://www.nber. org/papers/w10859.*

٢٢- Jebb, Cindy, *Liberal Democracy versus Terrorism*, op. cit., pp. 5 -13.

٢٣- Gause, Gregory, Can Democracy Stop Terrorism?. *Foreign Affairs*, Sep/Oct 2005.

٢٤- The Becker-Posner Blog, Terrorism and Poverty: Any Connection?, *www.becker-posner.blog.com/archives/2005/05/terrorism_and_p_1htm*

٢٥- Baginda, Abdul Razak & Schier, Peter, Terrorism & Sustainable Development, ASEAN Academic Press, 2005, *www.aseanacacademicpress.com/books/ terrorism_and_sustainable.htm*

٢٦- Liu, Henry, op. cit.

٢٧- Cragin & Chalk, op. cit.

٢٨- *http://www.cgdev.org/doc/books better_globalization/chapter 2. pdf*, p. 34.

٢٩- Cragin & Chalk, op. cit.

٣٠- Wallerstein, Immanuel, America and the World:The Twin Towers as Metaphor, *www.ssrc/org/sept11/essays/wallerstein. htm*

٣١- بدوى ، منير ، تحليل الصراع الدولى فى هلال ، على الدين ، و إسماعيل ، محمود (محرران) ، مرجع سابق ، ص ٣٤٧ .

٣٢- بكر ، حسن ، *الموارد كأحد مصادر الصراع الدولى* ، مرجع سابق ، ص ٣٨٥ .

٣٣- UN General Assembly, Terrorism Must Be Addressed in Parallel with Poverty, Underdevelopment, Inequality, Press Release GA/9971, *www. un. org/news/ press/docs/2001/ga9971.doc. htm*

٣٤- ICAS, op. cit.

٣٥- Guangkai, Xiong, The Global Challenge of International Terrorism, *http:// www.securityconference.de/konferenzen/rede.phg?menu_2003=&...enzen*

٣٦- مؤسسات التنمية المستديمة وإطرافها الفاعلة ، *www.unesco.org/shs/most*

٣٧- A/Conf.198/11, Confronting the Challenges of Financing for Development: A Global Response, *http://www.un.org/arabic/conferences/ffd/Monterrey Consensus-excepts-aconf198_11.pdf*

٣٨- إبراهيم ، نجوى ، مفهوم التنمية فى المؤسسات المالية الدولية : البعد السياسى ، فى السيد ، مصطفى كامل ، وخميس ، كرم (محرران) ، *صور المجتمع المثالى ، نماذج التنمية فى فكر القوى السياسية فى مصر*، القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣، ص ص٦٥-٦٦ .

٣٩- ضبط الاستثمارات والتنمية المستديمة *www.unesco.org/shs/most*

٤٠- مصطفى ، يسرى ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

٤١- *http://en.wikpedia.org/wik/agenda_21.*
http://habitat.igc.org/agenda21/a21-33.htm

٤٢- إنياراتى ، فيث ، هدف شعار "مجتمع للجميع" ، *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية* ، مرجع سابق ، ص ص ٣١-٣٢ .

٤٣- *http://216.109.125.130/search/cachezei.*

٤٤- جيجرال ، ك ، لابد من شئ مختلف فى الألفية الجديدة ، *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية* ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

٤٥- *A/Conf.198/11*, op. cit.

٤٦- مواسرون ، جان ايف ؛ وديلهاى ، جريجوار ، المساعدات الأمريكية والاوربية إلى الدول المتوسطية ، فى الشربينى ، وفاء (محرر) ، الاتحاد الأوربى والوضع السياسى الجديد فى الوطن العربى ١٩٩١-٢٠٠٣، *أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشرة* ١٤-١٥ يناير ٢٠٠٤، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥، ص ص ٢٨٠-٣٠٣ .

٤٧- العولمة والتنمية المستديمة - الرهان المالى شمال - جنوب *www.unesco.org.shs/most*

٤٨- *http://www.cgdev.org/doc/books/better_globalization/chapter2. pdf*, pp. 22-26.

٤٩- فرج الله ، سمعان بطرس ، الدولة المصرية والمنظمات الدولية الحكومية ذات الوظائف الاقتصادية والمالية ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر *دور الدولة فى عالم متغير*، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية بالتعاون مع مركز دراسات وبحوث الدول النامية ومركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، جامعة القاهرة ، هلنان شبرد ، ٢١-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢، ص ص ٥-٦ .

٥٠- المرجع السابق ، ص ص ١٣-١٤ .

٥١- المرجع السابق ، ص ١٥ .

٥٢- المرجع السابق ، ص ٢٠ .

٥٣- IMF & World Bank, *Development Committee- Joint Ministerial Committee of the Boards of Governors of the Bank and the Fund on the Transfer of Real Resources to Developing Countries*, Washington, DC, April 23, 2006.

٥٤- البنك الدولى ، تقرير *التنمية فى العالم* ، ١٩٨٥ ، ص ١١٦ .

٥٥- إبراهيم ، نجوى ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

٥٦- البرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٢، ص ٢٦ .

٥٧- *http://www.cgdev.org/doc/books/better_globalization/chapter 2. pdf*, p. 26.

٥٨- بطرس سمعان ، مرجع سابق ، ص ص ١٧-١٨ .

٥٩- *http://www.cgdev.org/doc/books/better_globalization/chapter 2. p. df*, p. 29.

٦٠- مؤسسات التنمية المستديمة وأطرافها الفاعلة *www.unesco.org/shs/most*

٦١- إبراهيم ، نجوى ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

٦٢- *http://www.cgdev.org/doc/books/better_globalization/chapter 2. p. df*, p. 41.

٦٣- إنياراتى ، فيث ، *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية* ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

٦٤- لوبس ، كاولوس ، هل برامج المواءمة الهيكلية رد مناسب على اتجاهات العولمة ، *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية* ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

٦٥- *www.un.org/docs/ecosoc/meetings/2006/bwi2006/statements. html.*

٦٦- *A/Conf. 198/11*, op. cit.

Abstract

FINANCING DEVELOPMENT IN THE INTERNATIONAL SYSTEM, AND TERRORISM

Howaida Adly

This paper examines the relationship between unbalanced international system, financing development and international terrorism. Therefore, it tackles three issues: 1- Characteristics of international system, 2- Interrelationship between poverty, development and terrorism, 3- Financing development (capabilites and challenges).

The study concludes that although the heavy debate on the necessity of achieving more balanced international system and improving the financiation of development process, the policies are completely different. The gap between north and south has become very wide. In fact, those variables pave the way for more terrorist attacks.